مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد الرابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol.4 , No.1)
January 2021

الصعوبات والمشاكل التي تواجه تطبيق صيغ التمويل الصيرفة الاسلامية لغرض التنمية المستدامة

د. مصطفى ساسي ابوالقاسم / جامعة صبراتة / ليبيا
أ. كريمة الهادي أبوشعالة / المعهد العالي للعلوم والتقنية الأصابعة / ليبيا

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تحول دون تطبيق صيغ المصارف الليبية التجارية لصيغ التمويل الإسلامية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها توجد مشاكل ومعوقات تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف قيد الدراسة لغرض التنمية وتتمثل هذه المشاكل والمعوقات في المعوقات أساسية ومتعلقة بالعنصر البشري والتي تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية وصعوبة الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية، وأخيراً المعوقات المتعلقة بالبيئة القانونية والإدارية والقضائية التي تعمل فيها المصارف.

الكلمات الدالة: *صيغ الصيرفة الإسلامية– التنمية المستدامة.*

Abstract

This study aims to identify the obstacles that prevent the application of the Libyan commercial banks formulas to the Islamic financing forms necessary to achieve sustainable development in Libya, and the study relied on the descriptive analytical approach, the study concluded with a set of results, the most important of which are problems and obstacles facing the application of Islamic banking in the banks under study For the purpose of development, these problems and obstacles are represented in the basic and human-related constraints that stand in the way of applying Islamic banking and the difficulty of complying with the provisions of Islamic Sharia, and finally the obstacles related to the legal and administrative environment. The judiciary in which banks operate.

Key words: Islamic banking, sustainable development

أولاً: الإطار العام للدراسة

1- المقدمة Introduction

كانت المصارف ولازلت عصب الاقتصاد ومحركها الرئيسي لما لها من دور إيجابي في تقديم الخدمات والتمويل والاستثمار، وقد مرت المصارف كغيرها من المؤسسات المالية بتطورات عديدة استجابة لرغبات عملائها، ومن هنا برزت فكرة المصارف الإسلامية وهي مؤسسات مصرفية تلتزم في جميع تعاملاتها بالشريعة الإسلامية، وقد استطاعت بسياستها المرنة استقطاب العديد من المدخرين الذين يرفضون التعامل بالفوائد الربوية، فكانت ملاذاً آمناً لمدخراتهم واستثماراتهم، وأصبحت للمصارف الإسلامية دوراً مهما في التنمية الاقتصادية من خلال آلياتها المخصصة للتمويل والاستثمار.

وليبيا كغيرها من الدول توجهت إلى الصيرفة الإسلامية من خلال المصارف العاملة حيث قدم مصرف الجمهورية سنة 2009 صيغة التمويل بالمرابحة، وأصدر المصرف المركزي تعديل في قانون المصارف لسنة 2005 برقم (46) لسنة 2012 انهى بموجبه التعامل الربوي في المصارف، إلا أن المتتبع لواقع المصارف في ليبيا يجد أنها لا تتعامل إلا بصيغة التمويل بالمرابحة، فقط ولم تقدم أي صيغ تمويل

إسلامية أخرى وذلك لوجود مجموعة من المعوقات التي تقف حائلا امام تطبيق صيغ الصيرفة الاسلامية ، وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما هي المعوقات التي تحول دون تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا؟

1.1. أهداف الدراسة:

الهدف الأساسي الذي تهدف إليه الدراسة هو دراسة معوقات تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية في ليبيا، ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

. التعرف على دور و واقع تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية وامكانية تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

- التعرف على المعوقات القانونية والإدارية والقضائية التي تعيق تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية.
- التعرف على المعوقات التشريعية التي تعيق تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية.
- التعرف على المعوقات المتعلقة بالموارد البشرية التي تعيق تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية.

2.1. فرضيات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الفرض الرئيسي التالي:

– توجد معوقات والتي تحول دون تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا.

وللتحقق من الفرض الرئيسي تمت صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

– لفرضية الفرعية الاولى: توجد معوقات إدارية وقانونية تعيق تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية.

– الفرضية الفرعية الثانية: توجد معوقات تشريعية تعيق تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية.

– الفرضية الفرعية الثالثة: توجد معوقات متعلقة بالموارد البشرية تعيق تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية.

3.1. منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على الادبيات المتعلقة بموضوع الصيرفة الاسلامية من حيث معوقات وإمكانيات تطبيقها, حيث اعتمد الباحثان على البيانات الاولية من خلال استبانه تم توزيعها على المبحوثين للوقوف على هذه الامكانات والمعوقات وذلك باستخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS وكذلك بالاعتماد على المصادر الثانوية كالتقارير والكتب والدوريات والأوراق العلمية والعملية ذات الصلة.

4.1. مجتمع الدارسة:

يتكون مجتمع وعينة الدارسة من موظفي الادارة العامة في المصارف الليبية(الجمهورية وشمال افريقيا والصحارى) التي فتحت نوافذ للصيرفة الإسلامية . حيث بلغ حجم هذا المجتمع (75استبانة) وقد تم توزيع 25 استبانة لكل من مصرف الجمهورية ومصرف الصحارى وتم ترجيع 20 استبانة من كل مصرف, اما مصرف شمال افريقيا تم توزيع 25 استبانة وتم ترجيع 23 .

5.1. تقسيمات الدراسة:

وسيتم تقسيم الورقة البحثية إلى أربعة أجزاء: يتناول الجزء الأول منها التعريف بالإطار العام للدراسة، أما الجزء الثاني سيتم فيه مراجعة الدراسات السابقة، في حين يتناول الجزء الثالث مفهومي الصيرفة الإسلامية والتنمية المستدامة، أما الجزء الرابع تناول الجانب العملي للدراسة، وسيتم في الجزء الخامس عرض النتائج والتوصيات.

6.1. مراجعة الدراسات السابقة:

– دراسة (المشهراوي، 2003) " تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية" ركزت الدراسة على معرفة دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ومساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولتحقيق ذلك اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الكمي لدراسة وتحليل البيانات، وأيضا استخدام النسب المالية، وقد خلصت إلى أن عدم الاستقرار السياسي وغياب المناخ الاستثماري، وعدم وجود سياسات مشجعة، كان سبب في عدم تحقيق المصارف الإسلامية لأهدافه التنموية.

– دراسة (مقداد وحلس، 2005) " دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين" هدفت الدراسة إلى التعرف على دور البنوك الإسلامية في فلسطين في تمويل عمليات التنمية، واعتمدت على الاستبانة للحصول على البيانات، وخرجت الدراسة بمجموعة نتائج أهمها فشل البنوك الإسلامية في تقديم التسهيلات، مما كان له أثر سلبي في تحقيق التنمية.

– دراسة (الصقع والتائب، 2014) "معوقات تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية" هدفت الدراسة إلى استشراف مدى وجود معوقات تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية، واعتمدت عل على المنهج الاستقرائي باستعراض الدراسات السابقة، والتي تناولت موضوع الصيرفة، وأيضا على الاستبانة لجمع البيانات وتحليلها احصائيا، وخلصت إلى أن هناك مجموعة معوقات تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية.

– دراسة (هربان، 2015) " صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة" هدفت الدراسة إلى توضيح الدور الذي تلعبه صيغة التمويل بالمشاركة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، واعتمدت على منهجي الوصفي التحليلي ودراسة الحالة، وتوصلت إلى مجموعة نتائج أهمها إن الاستخدام المحدود لصيغة التمويل بالمشاركة، يؤدي إلى ارتفاع درجة المخاطرة بسبب نقص المعلومات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– دراسة (المشني وناشف، 2018) " دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة" جاءت هذه الدراسة للتعرف على مساهمة المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، وقد اعتمدت على منهجي الوصفي والاستقرائي، وتوصلت إلى أن الطبيعة الخاصة لنشاط التوظيف في المصارف الإسلامية، تؤدي إلى دعم التنمية المستدامة.

– دراسة (محمد، 2019) " الدور التمويلي للمصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة" هدفت الدراسة إلى معرفة تجارب المصارف الإسلامية في السودان والأردن في تحقيق التنمية المستدامة للاستفادة منها في العراق، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى نتائج أهمها الجهاز المصرفي في العراق يواجه العديد من التحديات كانت السبب في ضعف مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

نلاحظ إن اغلب الدراسات السابقة تحدثت عن الدور التنموي للمصارف الإسلامية، عدا دراسة (الصقع والتائب) تحدثت عن معوقات تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية، لكن في الدراسة الحالية اهتمت ببيان كافة المعوقات التي تحد من تطبيق الصيغ الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة.

ثانياً: الإطار النظري:

2. مفهوم الصيرفة الإسلامية

تعتبر المصارف عصب الاقتصاد ومحركه الرئيسي نظراً لما تقوم به من وظائف متعددة كحفظ الأموال وتنميتها واستثمارها، فللمصارف أهداف معظمها مشروعة تسعى لتحقيقها من خلال وسائل متعددة قد يتعارض بعضها مع الشريعة الإسلامية كتعاملها بالفائدة، ومن هنا برز فكرة تأسيس المصارف الإسلامية بأحكام توافق الشريعة الإسلامية في هذا المجال الحيوي، فالمصرف الإسلامي هو"مؤسسة مالية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في كل أنشطتها الاستثمارية والخدمية من خلال دورها كوسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين وتقدم الخدمات المصرفية في إطار العقود الشرعية" (مشتهي، 2011: 16)، ومن أهم المزايا التي حققتها الصيرفة الإسلامية كصناعة مصرفية حديثة ما يلي:(غراف، 2012)

- إمكانية النظام المصرفي الإسلامي تطوير أدواته وآلياته ومنتجاته وابتكار صيغة مناسبة لكل حالة من حالات التمويل.
- إمكانية النظام الإسلامي في إدارة الأزمات المالية والمصرفية بكفاءة.
- قدرة النظام الإسلامي في إدارة المخاطر المصرفية.
- قدرة النظام الإسلامي على تصميم أنظمة ضمن الصناعات المصرفية تتضمن البعد الاجتماعي والإنساني للمعاملات المالية.
- ميزة السماح للهندسة المصرفية بممارسة أنظمة الاتجار المباشر وحيازة البضائع والعقارات وتملكها بغرض إعادة بيعها.

وبهذه المزايا حققت المصارف الإسلامية نجاحاً ملحوظا وتزايد في تواجدها تدريجياً في مختلف الدول العربية والإسلامية، الأمر الذي جعل بعض المصارف التجارية تُقدم على إنشاء بعض الفروع الإسلامية لها.

1.2. صيغ التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية:

يعتبر نظام الصيرفة الإسلامي أحد الحلول المطروحة لمعالجة مشكلة التمويل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، نظراً لما يتميز به من مزايا وخصائص لا توجد في غيره من الأنظمة التقليدية، فيحتوي نظام الصيرفة الإسلامي على أساليب متعددة تتفق مع الشريعة الإسلامية والتي من خلالها يوفر التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن هذه الأساليب ما يلي:

- المشاركة: التمويل بالمشاركة هو استثمار للأموال بين طرفين أو أكثر، حيث يدخل المصرف في شراكة وفق الشريعة الإسلامية مع طرف آخر (مشروع صغير مثلاً) ويتشارك كل منهما في رأس المال المملوك، ويتم الاتفاق على اقتسام الأرباح أو الخسائر حسب مساهمة كل منهما في رأس المال، ويمكن أن تنتهي المشاركة بالتمليك وذلك حسب الاتفاق في عقد المشاركة كأن يقوم المشروع بشراء حصة المصرف تدريجيا إلى أن تؤول الملكية بالكامل للمشروع، وهذا النوع من المشاركة يعطي حافز لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تقديم المزيد من الجهد في زيادة الإنتاج والدفع بعجلة التنمية رغبة منهم للاستحواذ على الملكية الكاملة لرأس مال المشروع.(إجبارة وإجبارة، 2016)

- التأجير التمويلي: الإجارة عي عقد إيجار بين طرفين الطرف المؤجر (المصرف) الذي يحتفظ بحق الملك للأصل الرأسمالي المؤجر، والطرف الثاني المستأجر الذي يتمتع بالأصل، أو استخدامه لإنتاج السلع والخدمات، ويتم استئجار هذا الأصل خلال فترة محددة بعوض (الأجرة)، وللإجارة أهمية كبيرة بالنسبة للمصرف من حيث استثمار أمواله في مجالات مختلفة، وذلك من خلال شراء العقارات والآلات والمعدات وتأجيرها إلى أصحاب المشروعات نظير عقد معين، وهذا يفتح المجال أمام المشروعات التي لا تجد ضرورة لشراء بعض الآلات والمعدات التي تحتاجها لتنفيذ مشاريعها، وذلك لمحدودية استخدامها أو لعدم توفر الموارد المالية لشرائها(الطوقي، 2014)
- المرابحة: وفيها يقوم المصرف بشراء السلعة بناء على طلب المشتري وذلك على أساس وعد منه بشراء تلك السلعة وبيعها له بزيادة معلومة مع بيان الثمن الأساسي للسلعة وسداد الثمن على أقساط معينة.(بورقية، 2011)، وتكمن أهمية المصرف تحمله للمخاطرة نتيجة اقتناءه السلعة المراد بيعها للمشروعات الصغيرة ففي حالة تعثر المشروعات عن السداد لا يمكن للمصرف فرض رسوم أو جزاءات على المبلغ، حتى لا تتحول عملية المرابحة في تطبيقها العلمي إلى قرض بفائدة. (سقاف والمغربي، 2015)
- المضاربة: وفي هذه الصيغة يقدم المصرف ماله وصاحب المشروع جهده وخبرته، ويتقاسمان الأرباح حسب الاتفاق المسبق بينهما، وفي حالة الخسارة يتحملها المصرف لوحده ما لم يثبت تقصير من صاحب المشروع. (أبو شنب، 2015)، وتتميز هذه الصيغة بقدرتها على تحقيق الارباح العالية ومساهمتها المباشرة في التنمية الاقتصادية وخلوها من الشبهات الشرعية، ويؤخذ عنها بأنها أكثرا مخاطرة نظراً لاعتمادها على أمانة وأخلاق المتعامل وجديته. (غانم، 2010)
- الاستصناع: هو عقد بين المستصنع (المشتري) والصانع بتقديمه سلعة بمواصفات محددة وثمن محدد، وتقوم المؤسسة المالية (المصرف) بدور الوسيط حيث يدفع ثمن السلعة المصنعة للصانع بدلاً من العميل وبعد الانتهاء من التصنيع يقوم المصرف ببيعها لعميله مقابل ما دفعه بالإضافة إلى الربح.(مقداد، 2013) وبذلك يتخلص هذه الصانع (المشروع) من المشاكل التمويلية والتنظيمية والتسويقية بدون التعرض لخطر الديون واحتمالات عدم السداد.(حناش، 2013: 15)
- السلم: هو عملية بيع سلعة يتعهد فيها البائع بتوريد بعض السلع للمشتري في تاريخ مستقبلي مقابل مبلغ محدد مقدما، ويصلح هذا الأسلوب لتمويل العمليات الزراعية، فالهدف منه تلبية رغبات المشروعات الزراعية الصغيرة الذين هم في حاجة إلى تكاليف زراعة محاصيلهم حتى ميعاد جني المحصول، كما يلائم المشروعات الإنتاجية، ويطبق بيع السلم في المصرف حيث يسعى للحصول على السلعة موضوع تجارته، ومن ثم بيعها للشركات والمؤسسات. (بشناق، 2011)
- المزارعة: هي أداة من أدوات لتوظيف في المصارف الإسلامية يتم من خلالها تشغيل أموال المصرف وتحقيق الأرباح وكذلك المساهمة في التنمية الزراعية، حيث يقوم المصرف بتقديم التمويل اللازم للمزارعين، من آلات وبذور وأسمدة وغيرها، بينما يشارك الطرف الثاني (المزارع) بالأرض ملكه عند نهاية الحصاد يتم خصم التكلفة وتقسم الأرباح حسب الاتفاق. (حيزية، 2012)

ومما سبق نلاحظ أن المصرف الإسلامي من خلال أساليبه المتعددة يعمل على توجيه مدخراته في مختلف أوجه النشاطات الاقتصادية وفي إطار تنموي استثماري، من خلال مشاريع اقتصادية مختلفة توفر فرص عمل للمواطنين وتحقق الرفاهية للمجتمع ككل.

2.2. مفهوم التنمية المستدامة

تعددت تعريفات التنمية المستدامة كبديل موسع لمفاهيم التنمية، أبرزها " هي عملية تغيير شاملة في إطار نموذج تنموي يحقق الاستدامة الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية البيئية والسياسية، التي تضمن تحقيق الكفاءة الاستخدامية للموارد وتزيد المقدرة الإنجازية في تلبية الحاجات الحالية والمستقبلية وما يترتب على ذلك من تغيرات جوهرية في السلوك الاستهلاكي والأساليب الإنتاجية والتكنولوجية المرتبطة بها، ونظم توزيع الدخل على المستوى المجالي والقطاعي والزماني بشكل يؤدي إلى استمرار وتطور الحياة المجتمعية في إطار الاستدامة الشاملة"(هربان،2015: 100)، أما من المنظور الإسلامي فالتنمية المستدامة المقصود بها عملية متعددة الأبعاد تعمل على تحقيق التوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبعد البيئي، وتهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد والأنشطة البشرية وفق أحكام القرآن والسنة النبوية، على أن يراعى في عملية التنمية الاستجابة لحاجات الحاضر دون إهدار حق الأجيال اللاحقة وصولاً إلى الارتقاء في جميع الجوانب(فراح، 2014).

ومن التعريف السابق للتنمية المستدامة نجد أنها تتضمن ثلاث أبعاد رئيسية هي:

- البعد الاقتصادي: الاستدامة وفق البعد الاقتصادي تتم بتحسين مستوى المعيشة والرفاهية للأفراد، ومستوى الفقر واستخدام أكثر لرأس المال، وأن يتلائم النمو الاقتصادي مع البيئة المحيطة. (المشني وناشف، 2018)
- البعد البيئي: الاستدامة من المنظور البيئي تتم بحماية الموارد الطبيعية متمثلة في الغابات والأراضي الزراعية، وكذلك حماية المياه من التلوث بمختلف المواد الكيماوية، وأيضا حماية الأراضي الزراعية من التصحر. (فراح، 2014)
- البعد الاجتماعي والانساني: تسعى التنمية المستدامة لتعزيز التنمية البشرية، من خلال تحقيق الاستقرار في النمو السكاني، ورفاهية المواطنين من خلال تحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، خاصة في المناطق الريفية وتحقيق الأمن الغذائي، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية والقوى في التنمية وتطوير الإنتاج، وتعزيز التضامن الاجتماعي وتوفير الامن وتنمية الثقافات. (المشني وناشف، 2018)

3.2. المصارف الإسلامية وعلاقتها بالتنمية المستدامة

تساهم الصيغ أو الأساليب الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال الأدوار التي تلعبها هذه الصيغ في سبيل تحقيق أبعاد التنمية، حيث تقوم المصارف بتعبئة الأموال واستثمارها لخدمة المجتمع، كتمويل المشروعات لتحقيق الأبعاد الاقتصادية، وتحصيل الزكاة من المودعين وصرفها ضمن أوجه محددة، وتقديم قروض بدون فائدة للمرضى والمحتاجين والطلبة، وهذا ما يسمى بالبعد التنموي الاجتماعي، وأيضا تسعى لتحقيق البعد التنموي البيئي، حيث تقوم المصارف الإسلامية من خلال أساليبها كالمزارعة والسلم والمضاربة والمشاركة، بترشيد استخدام الموارد التمويلية وتوجيهها لحماية البيئة من التلوث والأضرار.(محمد، 2019)

ثالثاً: الإطار العملي للدراسة

3. أداة جمع البيانات

1.3. تصميم استمارة الاستبيان :

لقد تم تصميم استمارة الاستبانة بشكل مبدئي من خلال ما تم استخلاصه من الجانب النظري لهذه الدراسة ويرى الباحثان ضرورة تقسيم استمارة الاستبانة إلى عدة أجزاء، وقد روعي في إعداد الاستبانة وضوح الفقرات وسهولة الإجابة عليها، حيث طلب من المستجيب وضع علامة (✓) أمام الإجابة التي يراها مناسبة.

2.3. اختبارات الصدق " الصلاحية

للتأكد من صدق وصلاحية استمارة الاستبيانة قام الباحثان بالاختبارات الآتية :

أ- صدق المحتوى (أو صدق المضمون) Content validity

لقد راعى الباحثان جانب صدق المحتوي في الاستمارة، من خلال التأكد من أن جميع الأسئلة التي تحتويها الاستمارة تغطي جميع أبعاد المشكلة قيد الدراسة، كما تغطي جميع جوانب وأبعاد الفرضيات الرئيسية والفرعية المنتقاة من الإطار النظري للدراسة.

ب- الصدق الظاهري :Face validity

لتأكد من أن أسئلة الاستبانة تحقق الغرض الذي أعدت من أجله وهو هدف الدراسة، تم عرض الاستبانة علي أساتذة متخصصين في علم المحاسبة والإحصاء والتمويل، وبعد أن تم جمع أراء وملاحظات جميع هؤلاء المتخصصين على فقرات استمارة الاستبانة تم إجراء التعديلات اللازمة سواء بالحذف أو الإضافة في الفقرات حتى تم التوصل إلى الصورة التي أعدت للتطبيق وهي تضم أربع مجموعات رئيسية من الأسئلة وهي كالأتي :-

المجموعة الأولى: وتضم 4 أسئلة شخصية وتشمل المسمى الوظيفي والدرجة العلمية وسنوات الخبرة ومدى المشاركة في دورات في الصيرفة الإسلامية ومؤتمرات الخدمات المالية الإسلامية التي تم حضورها.

المجموعة الثانية: وتشمل 10 عبارات حول المعوقات الأساسية والمتعلقة بالعنصر البشري والتي تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية .

المجموعة الثالثة: وتشمل 11 عبارة حول صعوبة الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية.

المجموعة الرابعة: وتشمل 13 عبارة حول المعوقات المتعلقة بالبيئة القانونية والإدارية والقضائية التي تعمل فيها المصارف.

وبعد عملية التعديل قام الباحثان بتوزيع 25 استمارة استبانة على العاملين الذين تم اختيارهم من مصرف الجمهورية و25 استمارة استبانة على العاملين الذين تم اختيارهم من مصرف الصحاري و25 استمارة استبانة على الذين تم اختيارهم من مصرف شمال أفريقيا بعد فترة تم الحصول على 63 استمارة الاستبيان صالحة للتحليل من الاستمارات الموزعة ، 20 استمارة من مصرف الجمهورية 20 استمارة من مصرف الصحاري و23 استمارة من مصرف شمال أفريقيا والجدول رقم (1) يبين عدد استمارات الموزعة والمسترجعة ونسبة الاستمارات المسترجعة من كل مصرف وجميع المصارف معا.

جدول رقم (1) عدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة ونسبة الاستمارات المسترجعة من كل مصرف

المصرف	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المسترجعة	نسبة المسترجع%
مصرف الجمهورية	25	20	80.00
مصرف الصحاري	25	20	80.00
مصرف شمال أفريقيا	25	23	92.00
المجموع	75	63	84.00

من الجدول رقم (1) نلاحظ أن نسبة عدد الاستمارات القابلة للتحليل 84.00 % من عدد الاستمارات الموزعة وهي نسبة كبيرة.

ت–اختبار الثبات والصدق: Reliability and Validate

للتأكد من ثبات " أداة الدراسة " قام الباحث باستخدام معامل كرونباخ ألفا Cornbach Alpha. والصدق الذاتي عن طريق الجذر ألتربيعي للثبات للتأكد من صدق الاستمارة فكانت النتائج كما بالجدول رقم (2).

جدول رقم (2) نتائج اختبار كرونباخ ألفا حسب المصارف

المصرف	م	المجموعة	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
مصرف	1	المعوقات الأساسية والمتعلقة بالعنصر البشري والتي تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرفي الجمهورية والصحاري	10	0.730	0.854
	2	صعوبة الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية	12	0.693	0.832

الجمهورية	3	المعوقات المتعلقة بالبيئة القانونية والإدارية والقضائية التي تعمل فيها المصارف	13	0.678	0.823
	4	المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية بصورة عامة	35	0.805	0.987
مصرف الصحاري	1	المعوقات الأساسية والمتعلقة بالعنصر البشري والتي تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرفي الجمهورية والصحاري	10	0.855	0.925
	2	صعوبة الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية	12	0.801	0.895
	3	المعوقات المتعلقة بالبيئة القانونية والإدارية والقضائية التي تعمل فيها المصارف	13	0.789	0.888
	4	المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية بصورة عامة	35	0.878	0.937
مصرف شمال أفريقيا	1	المعوقات الأساسية والمتعلقة بالعنصر البشري والتي تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرفي الجمهورية والصحاري	10	0.649	0.805
	2	صعوبة الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية	12	0.656	0.810
	3	المعوقات المتعلقة بالبيئة القانونية والإدارية والقضائية التي تعمل فيها المصارف	13	0.834	0.913
	4	المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية بصورة عامة	35	0.729	0.854

المصارف معا	1	المعوقات الأساسية والمتعلقة بالعنصر البشري والتي تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرفي الجمهورية والصحاري	10	0.747	0.864
	2	صعوبة الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية	12	0.747	0.864
	3	المعوقات المتعلقة بالبيئة القانونية والإدارية والقضائية التي تعمل فيها المصارف	13	0.802	0.896
	4	المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية بصورة عامة	35	0.846	0.919

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن قيم معامل كرونباخ ألفا (α) (معامل الثبات) لكل مجموعة من عبارات استمارة الاستبانة تتراوح بين (0.649 إلى 0.846) لكل مصرف ولجميع المصارف معا وهي قيم كبيرة أكبر من 0.60 وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات. وكذلك فإن معاملات الصدق تتراوح بين (0.805 إلى 0.919) لكل مصرف ولجميع المصارف معا وهي كبيرة قريبة من الواحد الصحيح فهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الاعتماد علي هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

3.3. الأساليب الإحصائية المستخدمة في وصف وتحليل البيانات.

1- اختبار كرونباخ ألفا (α) للصدق والثبات

اختبار كرونباخ ألفا (α) هو اختبار يبين مصداقية إجابات مفردات العينة على عبارات الاستبيان المقاسة بمقياس واحد ، حيث كلما كانت قيم معامل كرونباخ ألفا كبيرة أكبر من (0.60) فيدل على مصداقية إجابات مفردات العينة. (البياتي،2005: 49)

2- اختبار ولكوكسون حول المتوسط (Wilcox on – test)

يستخدم اختبار ولكوكسون لاختبار الفرضيات الإحصائية المتعلقة بمتوسط مجتمع الدراسة (موظفي الإدارات العامة في المصارف عينة الدراسة) إذا كانت بيانات عينة الدراسة وصفية قابلة للترتيب أو كمية ولا تتبع التوزيع الطبيعي لذلك يتم استخدام هذا الاختبار لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من عبارات الاستبيان. (عاشور وأبو الفتوح،1995: 29)

3- اختبار Z حول المتوسط

يستخدم اختبار Z حول المتوسط لاختبار الفرضيات الإحصائية المتعلقة بمتوسط المجتمع إذا كانت بيانات العينة كمية وحجم العينة كبير. لذلك يتم استخدام هذا الاختبار لاختبار الفرضيات الفرعية للدراسة. (البلداوي ،1997: 332)

4- تحليل التباين الأحادي

يستخدم أسلوب تحليل التباين لتحديد أثر متغير مستقل (وصفي) على متغير تابع (كمي) في حالة ما يكون المتغير المستقل مقسم إلى أكثر من حالتين مثل تحديد أثر المؤهل العلمي (متغير مستقل) على الدخل الشهري

ويشترط لاستخدام تحليل التباين ما يلي :(البلداوي،1997: 401)

- أن تكون المجتمعات قيد الدراسة مستقلة عن بعضها البعض
- أن تكون المجتمعات قيد الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي
- أن تكون العينات المسحوبة من المجتمعات قيد الدراسة عشوائية

4.3. تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

بعد تجميع استمارات الاستبانة استخدما الباحثان الطريقة الرقمية في ترميز البيانات حيث تم ترميز الإجابات كما بالجدول التالي رقم (3)

جدول رقم(3) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي

الإجابة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

من خلال الجدول رقم (3) يكون متوسط درجة الموافقة (3) . فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يزيد معنويا عن(3) فيدل على ارتفاع درجة الموافقة . أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنويا عن(3) فيدل على انخفاض درجة الموافقة , في حين إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة لا تختلف معنويا عن (3) فيدل على أن درجة الموافقة متوسطة ، وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة تختلف معنويا عن (3) أم لا. وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات و إدخال البيانات الأولية باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة (SPSS Statistical Package for Social Science) تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات الأولية كما يلي:

أ– خصائص مفردات عينة الدراسة

1– توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المسمي الوظيفي

جدول رقم (4) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

الوظيفة	مصرف الجمهورية		مصرف الصحاري		مصرف شمال أفريقيا		المصارف معا	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
نائب/مساعد مدير	1	5.0	5	25.0	1	4.3	7	11.1
مدير إدارة	7	35.0	2	10.0	3	13.0	12	19.0
رئيس قسم	4	20.0	4	20.0	1	4.3	9	14.3
عضو لجنة	1	5.0	00	0.0	00	0.0	1	1.6
مدير فرع	2	10.0	1	5.0	00	0.0	3	4.8
موظف	5	25.0	8	40.0	18	78.3	31	49.2
المجموع	20	100.0	20	100.0	23	100.0	63	100.0

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة الكلية موظفون ويمثلون نسبة (49.2%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن وظيفتهم مدير إدارة ويمثلون نسبة (19%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، تم يليه ممن وظيفتهم رئيس قسم ويمثلون نسبة (14.3%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، تم يليه ممن وظيفتهم نائب/مساعد مدير ويمثلون نسبة (11.1%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي وظيفتهم وظائف أخرى ويمثلون نسبة (8%) من جميع مفردات العينة. وبصورة عامة نلاحظ هناك تنوع في الوظيفة مما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها عند تحليل إجاباتهم.

وبالنسبة لمفردات عينة مصرف الجمهورية فإن معظم مفردات عينة مصرف الجمهورية وظيفتهم رئيس قسم ويمثلون نسبة (35%) من جميع مفردات عينة مصرف الجمهورية، تم يليه ممن وظيفتهم موظف ويمثلون نسبة (25%) من جميع مفردات عينة مصرف الجمهورية، تم يليه ممن وظيفتهم رئيس قسم ويمثلون نسبة (20%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، تم يليه ممن وظيفتهم مدير فرع ويمثلون نسبة (10%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي وظيفتهم وظائف أخرى ويمثلون نسبة (10%) من جميع مفردات العينة. وبصورة عامة نلاحظ هناك تنوع في الوظيفة مما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها عند تحليل إجاباتهم.

وبالنسبة لمفردات عينة مصرف الصحاري فإن معظم مفردات عينة مصرف الصحاري وظيفتهم موظف ويمثلون نسبة (40%) من جميع مفردات عينة مصرف الصحاري، تم يليه ممن وظيفتهم نائب/مساعد مدير ويمثلون نسبة (25%) من جميع مفردات عينة مصرف الصحاري ، تم يليه ممن وظيفتهم رئيس قسم ويمثلون نسبة (20%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، تم يليه ممن وظيفتهم مدير فرع ويمثلون نسبة (10%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي وظيفتهم وظائف أخرى ويمثلون نسبة (10%) من جميع مفردات العينة. وبصورة عامة نلاحظ هناك تنوع في الوظيفة مما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها عند تحليل إجاباتهم

وبنفس التوزيع لمفردات عينة مصرف شمال أفريقيا فإن معظم مفردات عينة مصرف شمال أفريقيا وظيفتهم موظف ويمثلون نسبة (78.3%) من جميع مفردات عينة مصرف شمال أفريقيا، تم يليه ممن وظيفتهم مدير إدارة ويمثلون نسبة (13%) من جميع مفردات عينة مصرف شمال أفريقيا ، والباقي ممن وظيفتهم نائب/مساعد مدير أو رئيس قسم ويمثلون نسبة (4.3%) لكل وظيفة من جميع مفردات مصرف شمال أفريقيا.

2– توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الدرجة العلمية

جدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	مصرف الجمهورية		مصرف الصحاري		مصرف شمال افريقيا		المصارف معا	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
دكتوراه	00	0.0	2	10.0	00	0.	2	3.2
ماجستير	7	35.0	3	15.0	3	13.0	13	20.6
بكالوريوس	6	30.0	14	70.0	18	78.3	38	60.3

ليسانس	1	5.0	1	5.0	2	8.7	3	4.8
دبلوم عالي	4	20.0	00	0.0	00	0.0	5	7.9
دبلوم متوسط	1	5.0	00	0.0	00	0.0	1	1.6
درجة اخرى	1	5.0	00	0.0	0.0	0.0	1	1.6
المجموع	20	100.0	20	100.0	23	100.0	63	100.0

من خلال الجدول (5) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة ممن مؤهلاتهم العلمية بكالوريوس ويمثلون نسبة (60.3%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، تم ممن مؤهلاتهم العلمية ماجستير ويمثلون نسبة (20.6%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، تم ممن مؤهلاتهم العلمية دبلوم عالي ويمثلون نسبة (4.8 %) من جميع مفردات عينة الدراسة ، والباقي لهم مؤهلات أخرى. وبصورة عامة نلاحظ هناك ارتفاع في مستوى التأهيل العلمي لمفردات عينة الدراسة مما يزيد من الثقة في النتائج التي نحصل عليها التي سوف نحصل عليها عند تحليل إجاباتهم.

وبالنسبة لمفردات عينة مصرف الجمهورية فإن معظم مفردات عينة مصرف الجمهورية مؤهلاتهم العلمية ماجستير ويمثلون نسبة (35%) من جميع مفردات عينة الدراسة، يليهم ممن مؤهلاتهم العلمية بكالوريوس ويمثلون نسبة (30%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، تم ممن مؤهلاتهم العلمية دبلوم عالي ويمثلون نسبة (20%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي لهم مؤهلات أخرى.

وبالنسبة لمفردات عينة مصرف الصحاري فإن معظم مفردات عينة مصرف الصحاري مؤهلاتهم العلمية بكالوريوس ويمثلون نسبة (70%) من جميع مفردات عينة الدراسة، يليهم ممن مؤهلاتهم العلمية ماجستير ويمثلون نسبة (15%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، تم ممن مؤهلاتهم العلمية دكتوراه ويمثلون نسبة (10%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي لهم مؤهلات أخرى.

وبالنسبة لمفردات عينة مصرف شمال أفريقيا فإن معظم مفردات عينة مصرف شمال أفريقيا مؤهلاتهم العلمية بكالوريوس ويمثلون نسبة (78.3%) من جميع مفردات مصرف شمال أفريقيا ، يليهم ممن مؤهلاتهم العلمية ماجستير ويمثلون نسبة (13%) من جميع مفردات مصرف شمال أفريقيا ، والباقي ممن مؤهلاتهم العلمية ليسانس ويمثلون نسبة (8.7%) من جميع مفردات مصرف شمال أفريقيا.

3- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

جدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	مصرف الجمهورية		مصرف الصحاري		مصرف شمال افريقيا		المصارف معا	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
أقل من 5 سنوات	00	0.0	4	20.0	11	47.8	15	23.8
من5 سنوات إلى اقل من10 سنوات	3	15.0	9	45.0	8	34.8	20	31.7
من 10 سنوات إلى اقل من 15 سنة	2	10.0	3	15.0	3	13.0	8	12.7
من 15 سنة إلى اقل من 20 سنة	5	25.0	1	5.0	1	4.3	7	11.1
من 20 سنة فأكثر	10	50.0	3	15.0	00	0.0	13	20.6
المجموع	20	100.0	20	100.0	23	100.0	63	100.0

من خلال الجدول رقم(6) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة سنوات خبرتهم من5 سنوات إلى اقل من10 سنوات ويمثلون نسبة (31.7%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، تم يليه ممن سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات ويمثلون نسبة (23.8%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن سنوات خبرتهم من 20 سنة فأكثر ويمثلون نسبة (20.6%) من جميع مفردات عينة

الدراسة، تم يليه ممن سنوات خبرتهم من 10 سنوات إلى اقل من 15 سنة ويمثلون نسبة (12.7%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممن سنوات خبرتهم من 15 سنة إلى اقل من 20 سنة ويمثلون نسبة 11.1% من جميع مفردات عينة الدراسة. وبصورة عامة نلاحظ ارتفاع في مدة الخبرة لمفردات عينة الدراسة مما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها عند تحليل إجاباتهم.

وبنفس الصورة بالنسبة لمفردات عينة مصرف الجمهورية فإن معظم مفردات عينة مصرف الجمهورية سنوات خبرتهم من 20 سنة فأكثر ويمثلون نسبة (50%) من مفردات عينة الدراسة ، تم يليه ممن سنوات خبرتهم من 15 سنة إلى اقل من 20 سنة ويمثلون نسبة (25%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن سنوات خبرتهم من5 سنوات إلى اقل من10 سنوات ويمثلون نسبة (15%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممن سنوات خبرتهم من 10 سنوات إلى اقل من 15 سنة ويمثلون نسبة (10%) من جميع مفردات عينة الدراسة

وبالنسبة لمفردات عينة مصرف الصحاري فإن معظم مفردات عينة مصرف الصحاري سنوات خبرتهم من5 سنوات إلى اقل من10 سنوات ويمثلون نسبة (45%) من مفردات عينة الدراسة ، تم يليه ممن سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات ويمثلون نسبة (20%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن سنوات خبرتهم من 10 سنوات إلى اقل من 15 سنة و من 20 سنة فأكثر يمثلون نسبة (15%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممن سنوات خبرتهم من 15 سنة إلى اقل من 20 سنة ويمثلون نسبة (5%) من جميع مفردات عينة الدراسة.

ونفس الصورة بالنسبة لمفردات عينة مصرف شمال أفريقيا فإن معظم مفردات عينة مصرف شمال أفريقيا سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات ويمثلون نسبة (47.8%) من مفردات مصرف شمال أفريقيا ، تم يليه ممن سنوات خبرتهم من5 سنوات إلى اقل من10 سنوات ويمثلون نسبة (34.8%) من جميع مفردات مصرف شمال أفريقيا، تم يليه ممن سنوات خبرتهم من 10 سنوات إلى اقل من 15 سنة و يمثلون نسبة (13%) من جميع مفردات مصرف شمال أفريقيا والباقي ممن سنوات خبرتهم من 15 سنة إلى اقل من 20 سنة ويمثلون نسبة (4.3%) من جميع مفردات عينة مصرف شمال أفريقيا.

4- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المشاركة في الصيرفة الإسلامية

1. مدى المشاركة في مؤتمرات الخدمات المالية الإسلامية

جدول رقم (7) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب مدى المشاركة في مؤتمرات الخدمات المالية الإسلامية

مدى المشاركة في مؤتمرات الخدمات المالية الإسلامية	مصرف الجمهورية		مصرف الصحاري		مصرف شمال أفريقيا		المصارف معا	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
لا	9	45.0	7	35.0	15	65.2	31	49.2
نعم	11	55.0	13	65.0	8	34.8	32	50.8
المجموع	20	100.0	20	100.0	23	100.0	63	100.0

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة شاركوا في مؤتمرات الخدمات المالية الإسلامية ويمثلون نسبة (50.8%) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي لم يشاركوا في مؤتمرات الخدمات المالية الإسلامية ويمثلون نسبة (49.2%) من جميع مفردات العينة.

وبنفس الصورة بالنسبة لمفردات عينة مصرف الجمهورية فإن معظم مفردات عينة مصرف الجمهورية شاركوا في مؤتمرات الخدمات المالية الإسلامية ويمثلون نسبة (55%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، والباقي لم يشاركوا في مؤتمرات الخدمات المالية الإسلامية ويمثلون نسبة (45%) من جميع مفردات العينة.

وبنفس الصورة بالنسبة لمفردات عينة مصرف الصحاري فإن معظم مفردات عينة مصرف الصحاري شاركوا في مؤتمرات الخدمات المالية الإسلامية ويمثلون نسبة (65%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، والباقي لم يشاركوا في مؤتمرات الخدمات المالية الإسلامية ويمثلون نسبة (35%) من جميع مفردات العينة.

وبنفس الصورة بالنسبة لمفردات عينة مصرف شمال أفريقيا فإن معظم مفردات عينة مصرف شمال أفريقيا لم يشاركوا في مؤتمرات الخدمات المالية الإسلامية ويمثلون نسبة (65.2%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، والباقي شاركوا في مؤتمرات الخدمات المالية الإسلامية ويمثلون نسبة (34.8%) من جميع مفردات عينة مصرف شمال أفريقيا.

2. مدى الحضور فقط في مؤتمرات متعلقة بالصيرفة الإسلامية

جدول رقم (8) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب مدى الحضور فقط في مؤتمرات متعلقة بالصيرفة الإسلامية

مدى الحضور	مصرف الجمهورية		مصرف الصحاري		مصرف شمال افريقيا		المصارف معا	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
لا	12	60.0	13	65.0	21	91.3	46	73.0
نعم	8	40.0	7	35.0	2	8.7	17	27.0
المجموع	20	100.0	20	100.0	23	100.0	63	100.0

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة لم يحضروا مؤتمرات متعلقة بالصيرفة الإسلامية ويمثلون نسبة (73%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، والباقي يحضروا مؤتمرات متعلقة بالصيرفة الإسلامية ويمثلون نسبة (27%) من جميع مفردات العينة.

وبنفس الصورة بالنسبة لمفردات عينة مصرف الجمهورية فإن معظم مفردات عينة مصرف الجمهورية لم يحضروا مؤتمرات متعلقة بالصيرفة الإسلامية ويمثلون نسبة (60%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، والباقي يحضروا مؤتمرات متعلقة بالصيرفة الإسلامية ويمثلون نسبة (40%) من جميع مفردات العينة.

وبنفس الصورة بالنسبة لمفردات عينة مصرف الصحاري فإن معظم مفردات عينة مصرف الجمهورية لم يحضروا مؤتمرات متعلقة بالصيرفة الإسلامية ويمثلون نسبة (65%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، والباقي يحضروا مؤتمرات متعلقة بالصيرفة الإسلامية ويمثلون نسبة (35%) من جميع مفردات العينة.

وبنفس الصورة بالنسبة لمفردات عينة مصرف شمال أفريقيا فإن معظم مفردات عينة مصرف شمال أفريقيا لم يحضروا مؤتمرات متعلقة بالصيرفة الإسلامية ويمثلون نسبة (91.3%) من جميع مفردات عينة مصرف شمال أفريقيا ، والباقي يحضروا مؤتمرات متعلقة بالصيرفة الإسلامية ويمثلون نسبة (8.7%) من جميع مفردات العينة.

3. مدى المشاركة في دورة متعلقة بالصيرفة الإسلامية

جدول رقم (9) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب مدى المشاركة في دورة متعلقة بالصيرفة الإسلامية

مدى المشاركة	مصرف الجمهورية		مصرف الصحاري		مصرف شمال افريقيا		المصارف معا	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
لا	5	25.0	9	45.0	16	69.6	30	47.6
نعم	15	75.0	11	55.0	7	30.4	33	52.4
المجموع	20	100.0	20	100.0	23	100.0	63	100.0

من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة شاركوا في دورة متعلقة بالصيرفة الإسلامية ويمثلون نسبة (52.4%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، والباقي لم يشاركوا في دورة متعلقة بالصيرفة الإسلامية ويمثلون نسبة (47.6%) من جميع مفردات العينة.

وبنفس الصورة بالنسبة لمفردات عينة مصرف الجمهورية فإن معظم مفردات عينة مصرف الجمهورية شاركوا في دورة متعلقة بالصيرفة الإسلامية ويمثلون نسبة (75%) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي لم يشاركوا في دورة متعلقة بالصيرفة الإسلامية ويمثلون نسبة (25%) من جميع مفردات العينة.

وبنفس الصورة بالنسبة لمفردات عينة مصرف الصحاري فإن معظم مفردات عينة مصرف الجمهورية شاركوا في دورة متعلقة بالصيرفة الإسلامية ويمثلون نسبة (55%) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي لم يشاركوا في دورة متعلقة بالصيرفة الإسلامية ويمثلون نسبة (35%) من جميع مفردات العينة.

وبنفس الصورة بالنسبة لمفردات عينة مصرف شمال أفريقيا فإن معظم مفردات عينة مصرف شمال أفريقيا لم يشاركوا في دورة متعلقة بالصيرفة الإسلامية ويمثلون نسبة (69.6%) من جميع مفردات عينة مصرف شمال أفريقيا ، والباقي شاركوا في دورة متعلقة بالصيرفة الإسلامية ويمثلون نسبة (30.4%) من جميع مفردات العينة.

4. مدى المشاركة في ورش خاصة بالصيرفة الإسلامية

جدول رقم (10) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب مدى المشاركة في ورش خاصة بالصيرفة الإسلامية

	مصرف الجمهورية		مصرف الصحاري		مصرف شمال افريقيا		المصارف معا	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
لا	11	55.0	17	85.0	20	87.0	48	76.2
نعم	9	45.0	3	15.0	3	13.0	15	23.8
المجموع	20	100.0	20	100.0	23	100.0	63	100.0

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة لم يشاركوا في ورش خاصة بالصيرفة الإسلامية ويمثلون نسبة (76.2 %) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي شاركوا في ورش خاصة بالصيرفة الإسلامية ويمثلون نسبة (23.8%) من جميع مفردات العينة

وبنفس الصورة بالنسبة لمفردات عينة مصرف الجمهورية فإن معظم مفردات عينة مصرف الجمهورية لم يشاركوا في ورش خاصة بالصيرفة الإسلامية ويمثلون نسبة (55%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، والباقي شاركوا في دورة متعلقة بالصيرفة الإسلامية ويمثلون نسبة (25%) من جميع مفردات العينة.

وبنفس الصورة بالنسبة لمفردات عينة مصرف الصحاري فإن معظم مفردات عينة مصرف الجمهورية لم يشاركوا في ورش خاصة بالصيرفة الإسلامية ويمثلون نسبة (85%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، والباقي شاركوا في ورش خاصة بالصيرفة الإسلامية ويمثلون نسبة (15%) من جميع مفردات العينة.

وبنفس الصورة بالنسبة لمفردات عينة مصرف شمال أفريقيا فإن عظم مفردات عينة مصرف شمال أفريقيا لم يشاركوا في ورش خاصة بالصيرفة الإسلامية ويمثلون نسبة (87%) من جميع مفردات عينة مصرف شمال أفريقيا ، والباقي شاركوا في ورش خاصة بالصيرفة الإسلامية ويمثلون نسبة (13%) من جميع مفردات العينة.

5. مدى الحضور فقط في ورش متعلقة بالصيرفة الإسلامية

جدول رقم (11) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب مدى الحضور فقط في ورش متعلقة بالصيرفة الإسلامية

مدى الحضور	مصرف الجمهورية		مصرف الصحاري		مصرف شمال افريقيا		المصارف معا	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
لا	12	60.0	16	80.0	21	91.3	49	77.8
نعم	8	40.0	4	20.0	2	8.7	14	22.2
المجموع	20	100.0	20	100.0	23	100.0	63	100.0

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة لم يحضروا ورش متعلقة بالصيرفة الإسلامية ويمثلون نسبة (77.8%) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي يحضروا ورش متعلقة بالصيرفة الإسلامية ويمثلون نسبة (22.2%) من جميع مفردات العينة.

وبنفس الصورة بالنسبة لمفردات عينة مصرف الجمهورية فإن معظم مفردات عينة مصرف الجمهورية لم يحضروا ورش متعلقة بالصيرفة الإسلامية ويمثلون نسبة (60%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، والباقي حضروا ورش متعلقة بالصيرفة الإسلامية ويمثلون نسبة (40%) من جميع مفردات العينة.

وبنفس الصورة بالنسبة لمفردات عينة مصرف الصحاري فإن معظم مفردات عينة مصرف الجمهورية لم يحضروا ورش متعلقة بالصيرفة الإسلامية ويمثلون نسبة (80%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، والباقي حضروا ورش خاصة بالصيرفة الإسلامية ويمثلون نسبة (20%) من جميع مفردات العينة.

وبنفس الصورة بالنسبة لمفردات عينة مصرف شمال أفريقيا فإن معظم مفردات عينة مصرف شمال أفريقيا لم يحضروا ورش متعلقة بالصيرفة الإسلامية ويمثلون نسبة (91.3%) من جميع مفردات عينة مصرف شمال أفريقيا ، والباقي حضروا ورش خاصة بالصيرفة الإسلامية ويمثلون نسبة (8.7%) من جميع مفردات عينة مصرف شمال أفريقيا.

ب– اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة

1– المعوقات الأساسية والمتعلقة بالعنصر البشري والتي تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف عينة الدراسة.

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بالمعوقات الأساسية والمتعلقة بالعنصر البشري والتي تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف الجمهورية والصحاري وشمال افريقيا تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (12) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

جدول رقم (12) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالمعوقات الأساسية والمتعلقة بالعنصر البشري والتي تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف الجمهورية والصحاري وشمال افريقيا

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	عدم توفر العناصر البشرية والقيادات والمؤهلة للعمل في تقديم التمويلات الإسلامية.	3.70	1.213	-4.115	.000
2	عدم وجود الخبرات المتخصصة في إدارة التمويل والاستثمار الإسلامي.	3.81	1.045	-4.839	.000
3	عدم اقتناع الإدارة العليا بالصيرفة الإسلامية	2.71	.851	-2.558	.011

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
4	عدم وجود الخبرات المتخصصة في إعداد إجراءات منتجات الخزينة وخدمات الاستثمار والتمويلات الإسلامية.	3.57	.962	-4.086	.000
5	عدم قناعة المسئولين عن تقديم المنتجات والتمويلات برسالة الصيرفة الإسلامية.	2.81	1.014	-1.446	.148
6	عدم وضع خطة تدريبية واضحة المعالم للعاملين بالمصرف في مجال الصيرفة الإسلامية	3.76	.995	-4.844	.000
7	حداثة التجربة وضعف الخبرة لدى العملاء.	4.22	.812	-6.507	.000
8	عدم وجود مناهج متخصصة في المؤسسات التعليمية في ليبيا متعلقة الصيرفة الإسلامية لتأهيل الأفراد وذلك لتشغيل وإدارة المصرف.	4.11	.882	-6.104	.000
9	عدم وجود ثقافة عامة بخصوص الصيرفة الإسلامية التمويلات الإسلامية لدى الزبائن لضعف الدعاية والإعلام خاصة الأداء الإعلامي لها.	4.38	.607	-6.946	.000

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
10	عدم تقيد بعض الموظفين بالضوابط في تقديم التمويلات وإتباع أدلة الإجراءات المعتمدة من هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف.	3.70	.816	-5.168	.000

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن

أ- الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) للعبارات التالية :

1. عدم توفر العناصر البشرية والقيادات والمؤهلة للعمل في تقديم التمويلات الإسلامية.
2. عدم وجود الخبرات المتخصصة في إدارة التمويل والاستثمار الإسلامي.
3. عدم اقتناع الإدارة العليا بالصيرفة الإسلامية
4. عدم وجود الخبرات المتخصصة في إعداد إجراءات منتجات الخزينة وخدمات الاستثمار والتمويلات الإسلامية.
5. عدم وضع خطة تدريبية واضحة المعالم للعاملين بالمصرف في مجال الصيرفة الإسلامية
6. حداثة التجربة وضعف الخبرة لدى العملاء.
7. عدم وجود مناهج متخصصة في المؤسسات التعليمية في ليبيا متعلقة الصيرفة الإسلامية لتأهيل الأفراد وذلك لتشغيل وإدارة المصرف.
8. عدم وجود ثقافة عامة بخصوص الصيرفة الإسلامية التمويلات الإسلامية لدى الزبائن لضعف الدعاية والإعلام خاصة الأداء الإعلامي لها.
9. عدم تقيد بعض الموظفين بالضوابط في تقديم التمويلات وإتباع أدلة الإجراءات المعتمدة من هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3) ، فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.

ب- الدلالة المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارة التالية :-

1. عدم قناعة المسئولين عن تقديم المنتجات والتمويلات برسالة الصيرفة الإسلامية.

لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارة وهذا يدل على أن درجة الموافقة على هذه العبارة متوسطة.

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بالمعوقات الأساسية والمتعلقة بالعنصر البشري والتي تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف عينة الدراسة تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية و استخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (13) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي :

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بالمعوقات الأساسية والمتعلقة بالعنصر البشري والتي تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف عينة الدراسة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بالمعوقات الأساسية والمتعلقة بالعنصر البشري والتي تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف عينة الدراسة يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

الجدول رقم (13) نتائج اختبار(Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بالمعوقات الأساسية والمتعلقة بالعنصر البشري والتي تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف الجمهورية والصحاري وشمال افريقيا

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
المعوقات الأساسية والمتعلقة بالعنصر البشري والتي تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف الجمهورية والصحاري وشمال افريقيا	3.6778	.51539	10.438	62	.000

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (10.438) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.6778) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3) ، وهذا يشير إلى وجود معوقات أساسية والمتعلقة بالعنصر البشري والتي تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف الجمهورية والصحاري وشمال افريقيا وتتمثل هذه المعوقات في التالي:-

1. عدم توفر العناصر البشرية والقيادات والمؤهلة للعمل في تقديم التمويلات الإسلامية.
2. عدم وجود الخبرات المتخصصة في إدارة التمويل والاستثمار الإسلامي.
3. عدم اقتناع الإدارة العليا بالصيرفة الإسلامية.
4. عدم وجود الخبرات المتخصصة في إعداد إجراءات منتجات الخزينة وخدمات الاستثمار والتمويلات الإسلامية.
5. عدم وضع خطة تدريبية واضحة المعالم للعاملين بالمصرف في مجال الصيرفة الإسلامية.
6. حداثة التجربة وضعف الخبرة لدى العملاء.

7. عدم وجود مناهج متخصصة في المؤسسات التعليمية في ليبيا متعلقة الصيرفة الإسلامية لتأهيل الأفراد وذلك لتشغيل وإدارة المصرف.
8. عدم وجود ثقافة عامة بخصوص الصيرفة الإسلامية التمويلات الإسلامية لدى الزبائن لضعف الدعاية والإعلام خاصة الأداء الإعلامي لها.
9. عدم تقيد بعض الموظفين بالضوابط في تقديم التمويلات وإتباع أدلة الإجراءات المعتمدة من هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف.

لاختبار ما إذا كان هناك اختلاف بين مصرف الجمهورية ومصرف الصحاري في المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية تم استخدام تحليل التباين في اتجاه واحد على متوسطات إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية (كمتغير تابع) ونوع المصرف (كمتغير مستقل) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (14) حيث كانت:

الفرضية الصفرية:- لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين المصرفين في المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية.

مقابل الفرضية البديلة:- يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين المصرفين في المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية.

جدول رقم (14) نتائج اختبار مدى الاختلاف بين المصارف في أثر الديون المتعثرة على ربحية المصارف

المصرف	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	إحصائي الاختبار F	الدلالة المحسوبة Sig
الجمهورية	3.5250	.52403	بين المجموعات	.685	2	.343	1.303	.279
الصحاري	3.7550	.59159	داخل المجموعات	15.784	60	.263		
شمال أفريقيا	3.7435	.42193	المجموع	16.469	62			

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (1.303) بدلالة معنوية (0.279) وهي أكبر من مستوى المعنوي 0.05 لذلك لا نرفض الفرضية وهذا يدل على عدم وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية بين المصارف قيد الدراسة في المعوقات الأساسية والمتعلقة بالعنصر البشري والتي تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف الجمهورية والصحاري وشمال افريقيا.

2- صعوبة الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بصعوبة الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (15) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

جدول رقم (15) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بصعوبة الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	عدم فهم واستيعاب الأدلة الشرعية في عملية وضع ضوابط الصيرفة الإسلامية	3.78	.832	-5.390	.000
2	التشريعات القانونية الموجودة تعيق تطبيق الصيرفة الإسلامية	3.05	1.184	-.244	.807
3	عدم توفر الأدلة الشرعية الكافية بجواز تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية	2.71	1.007	-2.193	.028
4	عدم اعتماد توصيات الهيئات الشرعية وتشجيع تطبيق الصيرفة الإسلامية من الإدارات التنفيذية	3.22	1.039	-1.741	.082

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
	بالمصرف.				
5	قلة الخبرة في تسوية المحفظة الائتمانية التقليدية وتغييرها إلى محفظة منتجة وفق صيغ التمويل الإسلامي.	4.03	.822	-6.037	.000
6	وجود القوانين إلى تعيق وتتعارض مع أحكام التشريع الإسلامية	3.30	1.057	-2.245	.025
7	عدم إصدار قانون خاص يسمح بتطبيق جميع صيغ الصيرفة الإسلامية من الجهات ذات الاختصاص.	3.17	1.251	-1.155	.248
8	ضعف نظم المراجعة والرقابة الشرعية الداخلية والمالية على معاملات الإسلامية وقلة الخبرات المتخصصة.	3.94	.896	-5.615	.000
9	ضعف نظم الرقابة الشرعية على معاملات والمصارف والتأكد من تطبيق الضوابط الشرعية	3.71	1.054	-4.383	.000

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
10	عدم وجود هيئة رقابية شرعية مستقلة عن مجالس إدارات المصارف مهمتها متابعة الضوابط الشرعية.	2.95	1.361	-.462	.644
11	عدم الالتزام بخطوات الإجراءات التنفيذية للتمويلات الواجب إتباعها طبقا للمعايير الشرعية حيث يعتبرها بعض الموظفين في المصارف شكلية	3.68	.820	-5.077	.000
12	ضعف تكوين هيئة الرقابة الشرعية وذلك لقلة الكفاءات	3.41	.978	-3.111	.002

من خلال الجدول رقم (15) نلاحظ أن:

أ- الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) للعبارات التالية:

1. عدم فهم واستيعاب الأدلة الشرعية في عملية وضع ضوابط الصيرفة الإسلامية
2. قلة الخبرة في تسوية المحفظة الائتمانية التقليدية وتغييرها إلى محفظة منتجة وفق صيغ التمويل الإسلامي.
3. وجود القوانين إلى تعيق وتتعارض مع أحكام التشريع الإسلامية.
4. ضعف نظم المراجعة والرقابة الشرعية الداخلية والمالية على معاملات الإسلامية وقلة الخبرات المتخصصة.
5. ضعف نظم الرقابة الشرعية على معاملات والمصارف والتأكد من تطبيق الضوابط الشرعية.
6. عدم الالتزام بخطوات الإجراءات التنفيذية للتمويلات الواجب إتباعها طبقا للمعايير الشرعية حيث يعتبرها بعض الموظفين في المصارف شكلية.
7. ضعف تكوين هيئة الرقابة الشرعية وذلك لقلة الكفاءات.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3) ، فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.

ب–الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارات التالية:

1. التشريعات القانونية الموجودة تعيق تطبيق الصيرفة الإسلامية
2. عدم اعتماد توصيات الهيئات الشرعية وتشجيع تطبيق الصيرفة الإسلامية من الإدارات التنفيذية بالمصرف.
3. عدم إصدار قانون خاص يسمح بتطبيق جميع صيغ الصيرفة الإسلامية من الجهات ذات الاختصاص.
4. عدم وجود هيئة رقابية شرعية مستقلة عن مجالس إدارات المصارف مهمتها متابعة الضوابط الشرعية.

لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات وهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه العبارات متوسطة.

ت–الدلالة المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يقل عن متوسط المقياس (3) للعبارة التالية :

1. عدم توفر الأدلة الشرعية الكافية بجواز تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية

لذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارة ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارة يقل عن متوسط المقياس (3)، فهذا يدل على انخفاض درجة الموافقة على هذه العبارة ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بصعوبة الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية و استخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (16) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي :

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بصعوبة الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بصعوبة الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

الجدول رقم (16) نتائج اختبار(Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بصعوبة الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
صعوبة الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية	3.4140	.53380	6.156	62	.000

من خلال الجدول رقم (16) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (6.156) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.4140) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود صعوبة الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية وتتمثل هذه الصعوبات فيما يلي:-

1. عدم فهم واستيعاب الأدلة الشرعية في عملية وضع ضوابط الصيرفة الإسلامية.
2. قلة الخبرة في تسوية المحفظة الائتمانية التقليدية وتغييرها إلى محفظة منتجة وفق صيغ التمويل الإسلامي.
3. وجود القوانين إلى تعيق وتتعارض مع أحكام التشريع الإسلامية.
4. ضعف نظم المراجعة والرقابة الشرعية الداخلية والمالية على معاملات الإسلامية وقلة الخبرات المتخصصة.
5. ضعف نظم الرقابة الشرعية على معاملات والمصارف والتأكد من تطبيق الضوابط الشرعية.
6. عدم الالتزام بخطوات الإجراءات التنفيذية للتمويلات الواجب إتباعها طبقا للمعايير الشرعية حيث يعتبرها بعض الموظفين في المصارف شكلية.
7. ضعف تكوين هيئة الرقابة الشرعية وذلك لقلة الكفاءات.

لاختبار ما إذا كان هناك اختلاف بين المصارف قيد الدراسة في صعوبة الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية تم استخدام تحليل التباين في اتجاه واحد على متوسطات إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بصعوبة الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية (كمتغير تابع) ونوع المصرف (كمتغير مستقل) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (17) حيث كانت:

الفرضية الصفرية :- لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين المصارف في صعوبة الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية.

مقابل الفرضية البديلة:- يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين المصارف في صعوبة الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية.

جدول رقم (17) نتائج اختبار مدى الاختلاف بين المصارف في صعوبة الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية

المصرف	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	إحصائي الاختبار F	الدلالة المحسوبة Sig
الجمهورية	3.3083	.48524	بين المجموعات	5.259	2	2.630	12.717	.000
الصحاري	3.1000	.56299	داخل	12.407	60	.207		

شمال أفريقيا	3.7790	.29474	المجموع	17.666	62			
			المجموعات					

من خلال الجدول رقم (17) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (12.717) بدلالة معنوية (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوي 0.05 لذلك نرفض الفرضية وهذا يدل على وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية بين مصرفين على أقل من المصارف الثلاثة في صعوبة الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية.وباستخدام اختبار المقارنات المتعددة (LSD) وجد هناك اختلاف بين مصرف شمال أفريقيا وكل من مصرف الجمهورية ومصرف الصحاري.

3– المعوقات المتعلقة بالبيئة القانونية والإدارية والقضائية التي تعمل فيها المصارف

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بالمعوقات المتعلقة بالبيئة القانونية والإدارية والقضائية التي تعمل فيها المصارف تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (18) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

جدول رقم (18) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالمعوقات المتعلقة بالبيئة القانونية والإدارية والقضائية التي تعمل فيها المصارف

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	عدم وجود البيئة الشرعية المناسبة التي تشجع على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي والمالي	3.78	1.114	-4.585	.000

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
2	عدم وضوح الإطار النظري للأعمال المصرفية الإسلامية	3.65	.786	-5.061	.000
3	المشكلات الإدارية والإجراءات التنظيمية المعقدة المتعلقة بتراخيص التشغيل وإنشاء الشركات المكملة لدائرة تقديم التمويلات بالصيغ الإسلامية.	3.90	.777	-5.880	.000
4	مشكلات المنظومة القانونية والقضائية، بدءاً من ضعف التشريعات الاقتصادية، وتأخر الفصل في القضايا، لا سيما المالية منها، وضعف مستوى المعاونين من الخبراء المختصين ببحث المسائل الفنية والحسابية	4.11	.845	-6.121	.000
5	حداثة التجربة وضعف الخبرة لدى العملاء بمميزات لصيغ التمويل الإسلامي.	4.10	.875	-6.069	.000
6	الرقابة الصارمة وفق الضوابط الشرعية والقانونية على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.	3.92	.885	-5.627	.000

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
7	من أهم العقبات التي تعترض مسيرة تقدم المصارف الإسلامية وتحد من توسعها عدم وجود التشريعات والقوانين الملائمة لطبيعتها في كافة المجالات المالية والاقتصادية والإدارية.	3.84	.884	-5.321	.000
8	ضآلة أحجام المصارف الإسلامية للودائع التي ستغسل في التمويل الإسلامي.	3.40	1.129	-2.598	.009
9	تحديات العولمة تكنولوجيا المعلومات :ظهر في السنوات الأخيرة تحد جديد يواجه المصارف الإسلامية يتمثل في المنافسة الشرسة من قبل المصارف العالمية والتي تمتاز بارتفاع مستوى خدماتها وخاصة عقب افتتاحها لأقسام خاصة بالمعاملات الإسلامية	3.95	.906	-5.580	.000
10	ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية في البنوك الإسلامية وتوحيد المرجعية الشرعية في كل بلد.	4.06	.738	-6.301	.000

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
11	عدم صدور قرارات تدعم تقديم التمويلات الإسلامية لدى مصرفكم.	3.79	1.065	-4.729	.000
12	عدم تحقيق الأمن ألمعلوماتي والتغلب على عمليات الاحتيال المصرفي.	3.81	.859	-5.284	.000
13	عدم استعداد الأداة القانونية والقضائية لفض النزاعات الناتجة عن التمويلات الإسلامية	3.60	.853	-4.488	.000

من خلال الجدول رقم (18) نلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بالمعوقات المتعلقة بالبيئة القانونية والإدارية والقضائية التي تعمل فيها المصارف

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3) ، فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بالمعوقات المتعلقة بالبيئة القانونية والإدارية والقضائية التي تعمل فيها المصارف تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية و استخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (19) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي :

الفرضية الصفرية:المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بالمعوقات المتعلقة بالبيئة القانونية والإدارية والقضائية التي تعمل فيها المصارف لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

الفرضية البديلة:المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بالمعوقات المتعلقة بالبيئة القانونية والإدارية والقضائية التي تعمل فيها المصارف يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

الجدول رقم (19) نتائج اختبار(Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بالمعوقات المتعلقة بالبيئة القانونية والإدارية والقضائية التي تعمل فيها المصارف

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
المعوقات المتعلقة بالبيئة القانونية والإدارية والقضائية التي تعمل فيها المصارف	3.8400	.49473	13.477	62	.000

من خلال الجدول رقم (19) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (13.477) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.8400) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3) ، وهذا يشير إلى وجود معوقات متعلقة بالبيئة القانونية والإدارية والقضائية التي تعمل فيها المصارف وتتمثل هذه المعوقات في الأتي:-

لاختبار ما إذا كان هناك اختلاف بين مصرف الجمهورية ومصرف الصحاري في المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية تم استخدام تحليل التباين في اتجاه واحد على متوسطات إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية (كمتغير تابع) ونوع المصرف (كمتغير مستقل) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (20) حيث كانت:

الفرضية الصفرية :- لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين المصرفين في المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية.

مقابل الفرضية البديلة:- يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين المصرفين في المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية.

جدول رقم (20) نتائج اختبار مدى الاختلاف بين المصارف في أثر الديون المتعثرة على ربحية المصارف

المصرف	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	إحصائي الاختبار F	الدلالة المحسوبة Sig

الجمهورية	3.8538	.41454	بين المجموعات	2.396	2	1.198	5.626	.006
الصحاري	3.5808	.51176	داخل المجموعات	12.779	60	.213		
شمال أفريقيا	4.0535	.45416	المجموع	15.175	62			

من خلال الجدول رقم (20) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (5.626) بدلالة معنوية (0.006) وهي أقل من مستوى المعنوي 0.05 لذلك نرفض الفرضية وهذا يدل على وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية على الأقل بين مصرفين من المصارف قيد الدراسة في المعوقات المتعلقة بالبيئة القانونية والإدارية والقضائية التي تعمل فيها المصارف . وباستخدام اختبار المقارنات المتعددة (LSD) وجد هناك اختلاف بين مصرف شمال أفريقيا ومصرف الصحاري.

أ– اختبار الفرضيات الرئيسية للدراسة

1– المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية بصورة عامة في المصارف قيد الدراسة.

لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى المتعلقة بالمشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية في المصارف قيد الدراسة والمتمثلة في (المعوقات الأساسية والمتعلقة بالعنصر البشري والتي تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية ، صعوبة الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية و المعوقات المتعلقة بالبيئة القانونية والإدارية والقضائية التي تعمل فيها المصارف) تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية و استخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (21) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي :

الفرضية الصفرية:المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بالمشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

الفرضية البديلة:المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بالمشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

الجدول رقم (21) نتائج اختبار(Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بالمشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية في المصارف قيد الدراسة

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية في المصارف قيد الدراسة	3.6476	.38494	13.354	62	.000

من خلال الجدول رقم (21) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (13.354) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.6476) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3) ، وهذا يشير إلى وجود مشاكل ومعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية في المصارف قيد الدراسة وتتمثل هذه المشاكل والمعوقات في التالي:-

1. معوقات أساسية ومتعلقة بالعنصر البشري والتي تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف الجمهورية والصحاري وشمال افريقيا.
2. صعوبة الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية.
3. معوقات المتعلقة بالبيئة القانونية والإدارية والقضائية التي تعمل فيها المصارف.

لاختبار ما إذا كان هناك اختلاف بين المصارف قيد الدراسة في المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية تم استخدام تحليل التباين في اتجاه واحد على متوسطات إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية (كمتغير تابع) ونوع المصرف (كمتغير مستقل) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (22) حيث كانت:

الفرضية الصفرية :- لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين المصرفين في المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية.

مقابل الفرضية البديلة:- يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين المصرفين في المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية.

جدول رقم (22) نتائج اختبار مدى الاختلاف بين المصارف في أثر الديون المتعثرة على ربحية المصارف

المصرف	المتوسط	الانحراف	مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة

	الحسابي	المعياري					F	Sig
الجمهورية	3.5729	.34974	بين المجموعات	1.919	2	.960	7.923	0.001
الصحاري	3.4657	.42318	داخل المجموعات	7.268	60	.121		
شمال أفريقيا	3.8708	.26466	المجموع	9.187	62			

من خلال الجدول رقم (22) نلاحظ أن قيمة إحصائي (7.923) بدلالة معنوية (0.001) وهي أقل من مستوى المعنوي 0.05 لذلك نرفض الفرضية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية على الأقل بين مصرفين من المصارف قيد الدراسة في المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية.

وباستخدام اختبار المقارنات المتعددة (LSD) وجد هناك اختلاف بين مصرف شمال أفريقيا وكل من مصرف الصحاري ومصرف الجمهورية في المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية.

4. النتائج والتوصيات

1.4. النتائج

توصلت الدراسة إلى مجموعة من استنتاجات ومن أهمها:

- تساهم صيغ الصيرفة الإسلامية في تحقيق الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة، وهي البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
- توجد **مشاكل ومعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية وتتمثل هذه المشاكل والمعوقات في التالي:-**

أ- معوقات أساسية ومتعلقة بالعنصر البشري والتي تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرفي الجمهورية والصحاري.

ب- صعوبة الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية.

ت- معوقات المتعلقة بالبيئة القانونية والإدارية والقضائية التي تعمل فيها المصارف.

2.4. التوصيات

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن الإشارة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

- العمل على إقامة ورش وندوات التي ترفع من مستوى المعرفة لدى العاملين بالمصارف والمتعلقة بصيغ الصيرفة الإسلامية وأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة، وبالأحكام الشريعة الإسلامية المرتبطة بهذه الصيغ.
- العمل على تذليل الصعوبات القانونية والتشرعية التي تواجه صيغ الصيرفة الإسلامية قدر المستطاع وذلك بتكييف القوانين الصادرة من المصرف المركزي بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.
- الإستمرار في الأبحاث والدراسات فيما يتعلق بأهمية بصيغ الصيرفة الإسلامية وأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة، للتغلب على كافة المعوقات التي تواجه تطبيق الصيغ الإسلامية.

5. المراجع:

1. إجبارة, زنيب و إجبارة ,عبدالمنعم (2016)، " دور المصارف الإسلامية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا"، مجلة البحوث الأكاديمية، العدد 5.
2. بشناق، زاهر (2011) " تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
3. بو رقبة,شوقي (2011) "الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية"، إطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر.
4. البياتي، محمود (2005) " تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي"، دار الحامد، عمان.
5. البلداوي، عبدالحميد(1997)" الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية"، دار الشروق، عمان.
6. حناش,فتحية (2013) " البنوك الإسلامية و دورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، رسالة ماستر منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهدي، الجزائر.
7. حيزية، سارة (2012) " أساسيات الصيرفة الإسلامية"، رسالة ماستر منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهدي، الجزائر.
8. شقاف، خالد و المغربي، عبدالسلام (2015) " أساليب التمويل الإسلامي الملائمة لطبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، عدد خاص، بني وليد، ليبيا.
9. الصقع،محمد والتائب، عادل (2014) " معوقات تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية"، مجلة الجامعة الإسمرية، العدد 28، ليبيا.
10. الطوقي ,عبدالله علي (2014)،" أساليب تمويل الاستثمارات في المصارف الإسلامية اليمنية"، مجلة جامعة الناصر، العدد 4، اليمن.
11. عاشور، سمير و أبو الفتوح، سامية (1995) "الاختبارات اللامعلمية"، معهد الإحصاء.

12. غراف، أمنية (2012)، " دور الصيرفة الإسلامية في الحد من خطر عولمة النشاط المصرفي رسالة ماستر منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهدي، الجزائر.
13. غانم، محمد (2010) " واقع التمويل الصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين" رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الأسمرية، غزة، فلسطين.
14. فراح، عماد (2012) " دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة"، رسالة ماستر منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهدي، الجزائر.
15. المشني، رويدة و ناشف، مآب (2018) " دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة"، مؤتمر علمي بعنوان التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة، كلية الاقتصاد والعلوم الاقتصادية، جامعة النجاح الوطنية.
16. محمد، أسماء (2019) " الدور التنموي للمصارف الإسلامية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة"، مجلة جامعة بغداد، العدد 6، العراق.
17. المشهراوي، أحمد (2003) " تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية"، رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الأسمرية، غزة، فلسطين.
18. مقداد، محمد و حلس، سالم (2005) " دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين"، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد 1، فلسطين.
19. مشتهي، بهاء (2011) " دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية"، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

20. هربان, سمير(2015)، "صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة"، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر.